

على تقدير وقوعه بالحقيل من المال استلزامه لبقاء كفاية دليله بالمال وهو عليه
 قضية ولو لم يجعل المشتق من شرطه أو جزائه أو عطف على احد هما متعديا والنتي من ذلك
 مشتاقا لمفعول به يفضل عنه كفضل المشتق لشدته ثقله بالفاعل حتى يتعده بعضه
 فاعلاما لم يتعدي فعله لم يذكر فاعله كذا كذا لبيان الاطلاق لمفعول ولا يرد نحو بيت
 البيع بقول جشكان فالواصل مفعول فيه لا يخرج عن كون مفعولا وصار فاعلا لصدر
 صا الفاعل له جذا فمفعول فاعله مفعول مالم يسم فاعله مفعول حذفت وتيمم ذلك
 المفعول هو ما ذكر في المستزاد اذ لا بد ان يتوهم اسناد الفعل الى مفعوله مقامه اى الفاعل
 ونسبها الى مفعول مالم يسم فاعله ان يعجز صيغة الفعل الاصل ويعمل نحوها ما بين
 المفعول فيكون من باب جذا في المصطفى او صيغة الفاعل الاصل في المفعول او الالف المحو
 والمضارع المحو بيتا ونحوه فعل واستعمل غيرها وهذا من باب ذكر العلم واردة
 صف المشي بونه نحو كذا في غير موسى اى كذا في عاد اى كذا في موقع الفاعل
 المفعول كما في مفعول باب علمت لان سندا للمفعول الا والسناد اذ الفاعل
 الفعل المبرور لم يسم فاعله المصارع كوز كذا الاسنادين تاما بخلاف ما يحكى
 زيد كذا الاسنادين وهو سناد المصدر غير تام والمفعول الثالث من مفعول باب
 علمت اذ حكمه كالمفعول الثاني من باب علمت في كون سندا وكذا في فاعله عند
 نحو علمت موسى عليه السلام بخلاف علمت زيدا هدا هدية والمفعول به بلازم خلاف
 من باب علمت اذ في اتم لم يقع مفعولا نحو علمت ويطرئ السؤال عن الية قبل تمام الحكم في
 انه يوجب تبايع من باب علمت اذ في اتم كونه بعد اطلاق الالف جوابا له وفيه ولا في
 النصب فيا قصد علمه مشعر بالية فلان سندا للرفق بالاشعار وفيه لا يرد
 الجواز على هذا لتمام قرينة المنع مطلق وايضا النصب في الظرف مشعر بالقرينة
 مع ذلك يجوز الاسناد اليه والمفعول معرذ لتمام الحكم للمفعول كما من باب علمت واما

من باب علمت فانه لا يتصور موقع الفاعل الا في الاوقات مع الاسناد وبقا بقا المفعول
 معه واذا وجد المفعول في الكلام مع غير من الفاعل عين المفعول به له الاسناد
 الفعل اليه بسناد الفعل المحو له وكون اسناده اليه حقيقة والغير من المبالغة
 مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانه ان لا يتخرج عليه المفعول المطلق والامان
 بالجزئية ولا المكان ولا الزمان كقولنا ان الفعل المحو غير من ذلك بقوله
 معللة ضرب زيد في المفعول به مقام الفاعل يوم المحو ظرف زمان امام المبرور
 ظرف مكان من باب علمت مطلق النوع باعتبار الصفة وخرجه مفعول به
 بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور اما على اصطلاحه فهو مفعول فيه حيث جعل
 تقديره في غير النصب كاستعمال المفعول به في كل ظرف المكان ومرتبة
 نظير المفعول به بالواسطة فتعين زيد كذا في قوله اذ وجد قوله فتعين له
 قوله المبرور مسقطا وقوله فتعين زيد ما فالكلام غير متضمن قبل الماشي المحو
 كما في قوله تعالى فتخرج من في المسمت الابنة والفاء تعليل على التثنية المذكورة اذ
 قيل قوله كذا فتعين زيد كذا في قوله كذا لا تعين زيد كذا في قوله
 كان تاما اى ان لم يوجد المفعول به فالجميع اى جميع المفاعيل سواء اى متعلق
 لا سواء الكل في عدم بناء الفعل له وكون الاسناد فيه مجازا فان قيل لو اريد
 جميع المفاعيل مع المفعول به لم يستقيم لايتناه على قوله وان لم يمكن وان اريد في
 ماسوى المفعول به فهو سواء مطلقا وجد المفعول به اوله يوجد في المراد ان لم يوجد المفعول
 به فجميع ماسوى المفعول به في الجوز وعدم وجوده كانت سواء في عدم المراد ان لم يوجد
 المفعول به فجميع ما يرد في التركيب من المفاعيل سواء واذا وجد فجميع ما يرد فيها
 ليس بسواء لخرج المفعول به ووقال الباقون سواء وكان اخصر واظهر الاوقات
 مفعول به لم تحطت وكسوت اى العقل المتعدي الى المفعول به ثابته ما جاز الاول

واما قوله في المفعول به
 على ان المصدر لا يتوهم تمام الفاعل بل ياتيه
 فيقول لا ياتيه تمام الفاعل بل ياتيه

Copy right reserved by University